



قرار

أصدرت هيئة النفاذ إلى المعلومة القرار التالي بين:

المدّعية: منظمة "أنا يقظ" في شخص ممثلها القانوني، الكائن عنوانها 17 نهج فاطمة الفهرية، ميتوال فيل، 1082 تونس.

من جهة،

والمدّعى عليه: الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات، الكائن عنوانه بمكاتبه بمقرّ الشركة بحدائق البحيرة 2، 1053 تونس.

من جهة أخرى،

بعد الاطلاع على عريضة الدّعوى المقدّمة من المدّعية المذكورة أعلاه بتاريخ 17 ديسمبر 2018 والمرسّمة بكتابة الهيئة تحت عدد 568 والمتضمّنة أنّها تقدّمت بمطلب نفاذ إلى المعلومة إلى الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات قصد الحصول على نسخة من قائمة بأسماء المديرين العامين الذين تعاقبوا على تسيير شركة MATTEL منذ تكوينها، إلا أنّها لم تتلق ردّا على مطلبها رغم انقضاء الأجل القانوني، الأمر الذي دفعها للقيام بدعوى الحال طالبة إلزام الجهة المدّعى عليها بتمكينها من الوثائق المطلوبة بالاستناد إلى أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة.

وبعد الاطلاع على التقرير المدلى به من الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات بتاريخ 08 جانفي 2019 والمتضمن بالخصوص أنّ الوثيقة المطلوبة تهّم شركة MATTEL وهي شركة أجنبية تخضع لأحكام القانون الأجنبي، مضيفا أنّه تمّ اعلام العارضة بتعذر الاستجابة لمطلبها وأنّه يتعين عليها تقديم مطلب النفاذ إلى الشركة المعنية وبعد الاطلاع على التقرير التكميلي المدلى به من الجهة المدّعى عليها من 25 جوان 2019 والمرفق بقائمة في أسماء المديرين العامين المتعاقبين على تسيير الشركة. وبعد الاطلاع على بقية مظروفات الملف وعلى ما يفيد إستيفاء إجراءات التحقيق في الدعوى.

وبعد الاطلاع على أحكام القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 المتعلّق بالحق في النفاذ إلى المعلومة وخاصة الفصل 38 منه.



قرّرت الهيئة ما يلي:

من جهة الشكل:

حيث قدّمت الدعوى في آجالها القانونية وممّن لها الصّفة وكانت مستوفية لشروطها الشكلية، الأمر الذي يتعيّن معه قبولها شكلا.

من جهة الأصل:

حيثُ تهدفُ الدعوى إلى إلزام الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات بتمكين العارضة من قائمة إسمية للمديرين العامين الذين تعاقبوا على تسيير شركة MATTEL منذ تكوينها، وذلك بالإستناد إلى حقّ العارض في النّفاذ إلى المعلومة المنصوص عليه بالقانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 المؤرخ في 24 مارس 2016 والمتعلّق بالحق في النّفاذ إلى المعلومة.

وحيث أفاد الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات بأن الوثيقة المطلوبة تهّم شركة أجنبية تخضع لأحكام القانون الأجنبي، مدليا بقائمة في أسماء المديرين العامين المتعاقبين على تسيير الشركة.

وحيث اقتضى الفصل 32 من الدستور أن الدولة تضمن الحق في النفاذ إلى المعلومة. وحيث اقتضى الفصل 24 من القانون المذكور، أنّه "لا يُمكن للهيكل المعني أن يرفض طلب النّفاذ إلى المعلومة إلاّ إذا كان ذلك يؤدي إلى إلحاق ضرر بالأمن العام أو بالدفاع الوطني أو بالعلاقات الدولية فيما يتّصل بهما أو بحقوق الغير في حماية حياته الخاصة ومعطياته الشخصية وملكيته الفكرية".

وحيث أنّه وخلافا لما دفعت به الجهة المدعى عليها فإنّ شركة MATTEL شركة متعددة الجنسيات وتعتبر الشركة الوطنية للاتصالات من المساهمين الفاعلين فيها حيث تساهم بنسبة 51% من رأس مال الشركة وعلى هذا الأساس لا تخضع لأحكام القانون الأجنبي لوجود شريك تونسي ضمن المكونين للشركة.

وحيث أنّ طلب المدعية النفاذ إلى بقائمة في أسماء المديرين العامين المتعاقبين على تسيير شركة MATTEL، ليس من شأنه أن يؤدي إلى إلحاق أي ضرر بالأمن العام أو الدفاع الوطني، كما أنّ المعطيات المضمنة بالوثيقة المطلوبة لا تندرج ضمن أي حالة من حالات الإستثناء الواردة بالفصل 24 من القانون الأساسي عدد 22 لسنة 2016 والمتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة.

وحيث أنّه وعلى خلاف ذلك، فإنّ حصول العارضة على القائمة المطلوبة إنّما ينصهر ضمن تحقيق أهداف القانون الرامية إلى تكريس مبدأي الشفافية والمساءلة في فيما يتعلّق بالتصرف في المرفق العام الراجع له بالنظر، ويسمح بدعم مشاركة العموم في متابعة حسن التصرف في المال العام.



وحيثُ يتجه تأسيساً على ما سبق بيانه الاستجابة لطلب المدعية في الحصول على القائمة المطلوبة.

ولهذه الأسباب:

قررت هيئة النفاذ إلى المعلومة ما يلي:

أولاً: قبول الدعوى شكلاً وفي الأصل بإلزام الرئيس المدير العام للشركة الوطنية للاتصالات بتسليم العارضة في شخص ممثلها القانوني نسخة من قائمة بأسماء المديرين العاملين الذين تعاقبوا على تسيير شركة MATTEL منذ تكوينها.

ثانياً: توجيه نسخة من هذا القرار إلى الطرفين. وصادر هذا القرار عن مجلس هيئة النفاذ إلى المعلومة في جلسته المنعقدة بتاريخ 04 جويلية 2019 برئاسة السيد عماد الحزقي وعضوية السيد عدنان الأسود، نائب الرئيس، والسيدات والسادة أعضاء المجلس هاجر الطرابلسي وريم العبيدي ورقية الخماسي ورفيق بن عبد الله.

رئيس هيئة النفاذ إلى المعلومة

عماد الحزقي

